

المبحث الثالث أصول الدين الإسلامي

المراد بأصول الدين القواعد التي يرتكز عليها الدين، والأسس التي يقوم عليها الإيمان بحيث إذا فُقدت أو فُقد إحداها لا يكون إيمان. وقد اختلف المسلمون فيما يعتبر من الأصول من العقائد الدينية وما لا يعتبر منها، ولذا سأذكرها عند أهم الفرق الإسلامية، ثم نبين ما اتفقوا على اعتباره منها وما انفردت به كل فرقة.

١ - أهل الستة

اتفق جمهور أهل الستة على أن أصول الدين (أركان الإيمان) ستة وهي:

- ١ - الإيمان بالله .
- ٢ - الإيمان بالملائكة .
- ٣ - الإيمان بالكتب السماوية .
- ٤ - الإيمان بالرسل .
- ٥ - الإيمان باليوم الآخر .
- ٦ - الإيمان بالقدر خيره وشره .

الركن الأول: الإيمان بالله تعالى:

وهو أن يعتقد الإنسان بوجوده، ووحدانيته، وأنه لا مثيل له، ولا شبيه، وأنه متفرد بكل صفات الكمال من عدل وحكمة وعلم... منزّه عن كل صفات النقص من ظلم وسفه ونقص...

الركن الثاني: الإيمان بالملائكة:

الملائكة أجسام نورانية، لهم قوة خارقة لا تدانيها قوة البشر، ولهم وظائف يؤدونها بصدق وإخلاص، وهم معصومون عن الخطأ عمداً وسهواً: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦] ووجود الملائكة ثابت بالدليل القطعي من الكتاب والسنة ﴿ءَأَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَأَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. وليس الإيمان بالملائكة مستحيلاً عند العقل، بل هو من الممكنات التي يجوز العقل وجودها: (ومن هنا كان إنكار وجودهم كفراً بإجماع المسلمين، بل بنص قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦] على أن الإيمان بنبوّة محمد عليه الصلاة والسلام ونزول القرآن عليه يستلزم الإيمان بالملائكة، فإنكار وجودهم إنكار للنبوّة وللقرآن معاً^(١).

الركن الثالث: الإيمان بالكتب المنزلة:

ما من شك في أن كل رسول بُعث لأمة كانت لديه تعاليم سماوية تهدف إلى تنظيم علائق أفراد تلك الأمة بالخالق ثم تنظيم حياة الأفراد وعلاقاتهم ببعض، وبالأُمم والشعوب الأخرى، وقد ذكر لنا القرآن الكريم أسماء تلك الكتب التي تضمنت التعاليم الإلهية منها صحف إبراهيم وتوراة موسى وإنجيل عيسى.

وقد دعانا الإسلام إلى التصديق بهذه الكتب وبجميع ما أنزل جملةً، لكنه - تعالى - ألزمنّا العمل بكتابه الكريم لأنه متضمن لجميع التعاليم الإلهية، محتوٍ لتلك الكتب: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّئًا عَلَيْهِ فَاتَّخِذُوا مِنْهُ حُسْنُ عَمَلٍ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ هُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

الركن الرابع: الإيمان بالرسول:

اقتضت حكمة الله - تعالى - أن يبعث في كل أمة رسولاً، يعلمهم الكتاب والحكمة ويدعوهم إلى عبادة الله وحده: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الصَّلَاحَاتِ﴾ [النحل: ٣٦] ومن أجل وحدة دعوة الرسل هذه، دعا الإسلام أتباعه إلى التصديق بجميع رسل الله - في الجملة - وعدم إنكار نبوة أحد منهم ﴿لَا

(١) كبرى اليقينيات الكونية ص ٢٩٢ للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي.

الأصل الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

والمقصود بالأمر بالمعروف: إيقاع المعروف. وبالنهي عن المنكر: زوال المنكر، وهذا الأصل يقضي بمجاهدة كل مَنْ خالف حكم الله أو أمره ونهيه.



أصول الدين التي أجمع عليها المسلمون

تبيّن - مما مر - أن أصول الدين التي أجمع عليها المسلمون على اختلاف فرقهم ومذاهبهم، والتي لا يكون إيمان بدونها، ثلاثة:

١ - الاعتقاد - إجمالاً - بوجود الله، وبجميع صفاته الثبوتية الراجعة إلى أنه متصف بجميع صفات الكمال، وبجميع صفاته السلبية الراجعة إلى تنزّهه عن جميع صفات النقص، ولا يلزم الاعتقاد بذلك تفصيلاً.

٢ - الاعتقاد بنبوّة محمد ﷺ، وأنه صادق فيما بلغه عن ربه إجمالاً.

٣ - الاعتقاد بالبعث والحساب وبالثواب والعقاب.

ويشترط في الإيمان عدم إنكار ما علم من الدين بالضرورة كالإيمان بالملائكة والكتب السماوية، والرسل السابقين، والصلاة والزكاة والحج... وما إلى ذلك من فروض الدين التي ثبتت بالدليل القطعي من الكتاب والسنة، فإن هذه الأمور يشترط عدم إنكارها في الإيمان والإسلام، لا الاعتقاد بخصوص كل منها، وإنما جعلت هذه الأمور شرطاً في الإيمان والإسلام لثبوتها بالدليل القطعي، ولأن إنكارها يتنافى مع تصديق النبي ﷺ وصحة شريعته الذي هو معتبر في الإيمان.

وجملة القول: أنه يعتبر مؤمناً ومسلماً كل مَنْ دان بهذه الأصول الثلاثة وصدّق إجمالاً بكل ما جاء به الرسول الكريم ﷺ، ولم ينكر شيئاً مما علم من الدين بالضرورة. ويعتبر كافراً كل مَنْ لم يعتقد بأحد هذه الأصول، أو أنكر ضرورياً من ضروريات الدين، وذلك يتصور على وجوه:

١ - أن يُنكر قبول ما علمه بواسطة الضرورة من الدين.

٢ - أن يُنكر أنه مما جاء به النبي ﷺ.

٣ - أن يُنكر أنه على وفق الحكمة والمصلحة.



الأصول المختلف فيها

كانت تلك أصول الدين المجمع عليها، أما ما ذكر من أصول غيرها فلا تخلو إما أن تكون راجعة إلى تلكم الأصول، ولكن بعض الفرق جعلتها أصولاً مستقلة إما لاعتبارات خاصة بها، وإما لورود دليل لديهم ينص على استقلاليتها وعدم اندراجها تحت أصل آخر.

فمثلاً الإيمان بالملائكة، والكتب السماوية، والرسل التي هي أصول مستقلة عند أهل السنة يمكن اندراجها تحت الإيمان بالرسول ﷺ لأنها مما جاء به، وأخبر عنه فقد عرفت أن الإيمان بها شرط لتحقيق الإيمان والإسلام عند جميع الفرق الإسلامية، وأن منكر ذلك وغيره مما علم من الدين بالضرورة^(١) يعتبر كافراً بإجماع المسلمين، لأن إنكاره يستلزم إنكار نبوة محمد ﷺ والقرآن الذي أنزل عليه.

وأما الإيمان بالقدر خيره وشره فهو أصل مذهبي عند أهل السنة موجه ضد الجهمية القائلين بالجبر المطلق، والمعتزلة القائلين بالتفويض (الإرادة الإنسانية الحرة)، والشيعة القائلين بأمر بين الأمرين.

والعدل الإلهي الذي هو أصل مستقل عند كل من الشيعة والمعتزلة مندرج تحت الأصل الأول (التوحيد) فقد عرفنا أنه يجب على المؤمن الاعتقاد بوجود الله، وبأنه متصف بجميع صفات الكمال التي منها العدل، وبأنه منزّه عن جميع صفات النقص التي منها الظلم.

وأما الوعد والوعيد الذي هو أصل مستقل عند المعتزلة فيمكن إرجاعه إلى العدل الذي هو صفة كمال الله - تعالى - ذلك لأن الوعد والوعيد (كلام في أنه تعالى إذا وعد المطيعين بالثواب، وتوعد العصاة بالعقاب، فلا بد من أن يفعل ولا يخلف في وعده ولا في وعيده، ومن العدل أن لا يخلف ولا يكذب)^(٢).

(١) الضروري في اللغة بمعنى البديهي، وأما في الاصطلاح فقد عرّفه بعضهم بما لا يشبهه على أحد من أهل الدين. وبعض: بأنه ما لا تخفى شرعيته على من يتدين بالدين. وثالث: بأنه ما كان ضروري الصدور عن النبي ﷺ والضروري قد يحصل من التواتر المفيد للعلم، وقد يحصل من السماع والتظافر كما في أخبار وجود البلدان، أو من القرائن المفيدة للقطع، ولا فرق في ضروري الدين بين أن يكون أمراً عقائدياً، أو عملياً كالصلاة، فإن كلا الأمرين يوجب إنكاره الكفر والخروج من الدين.

(٢) شرح الأصول الخمسة ص ١٢٣ للقاضي عبد الجبار.

وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي اعتبره المعتزلة أصلاً مستقلاً فهو مما علم ضرورة من الدين، وقد عرفنا أن عدم إنكار ذلك شرط في تحقق الإسلام والإيمان عند جميع المذاهب، فوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فقولہ تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وأما السنة فقول الرسول ﷺ: «ليس لعين ترى الله يُغصى أن تطرف حتى تغير أو تنتقل».

وأما الإجماع فلا إشكال فيه، لأن المسلمين متفقون على ذلك.

وأما المنزلة بين المنزلتين فهو أصل مذهبي عند المعتزلة ومعناه أن لمزتكب الكبيرة اسماً بين الاسمين وحكماً بين الحكمين. وهو موجه ضد الخوارج الذين قالوا بكفره، والمرجئة الذين قالوا بإيمانه.

والإمامة (كما عليه محققو الشيعة الإمامية ليست من أصول الدين، أي أركان الإيمان، ولا من أصول الإسلام، وإنما هي أصل مذهبي من أصول مذهب التشيع، بمعنى أن من أنكرها لا يكون شيعياً - لا أنه لا يكون مؤمناً ولا مسلماً^(١).



الأصل الديني والأصل المذهبي

تبين لنا أن من أصول العقيدة ما هو أصل ديني بمعنى أنه معلوم عند أتباع الدين جميعاً كالتوحيد، والنبوة...

ومنها ما هو أصل مذهبي بمعنى أنه معلوم عند جميع أهل مذهب من المذاهب الإسلامية كالإيمان بالقدر عند جمهور أهل السنة، والمنزلة بين المنزلتين عند المعتزلة، والإمامة عند جمهور الشيعة الإمامية.

والفرق بين الأصل الديني والأصل المذهبي هو:

أن الأصل الديني: ما يستلزم إنكاره الكفر والخروج من الدين. والأصل المذهبي: ما يستلزم إنكاره الخروج من المذهب، لا الكفر والخروج من الدين، إلا

(١) أصول الدين الإسلامي ص ٢٥ للشيخ محمد علي ناصر، والإسلام والخلافة لنا ص ٤٨، ٥٥.

أدلة وجود الله تعالى

استدل العلماء على وجود الله تعالى بأدلة كثيرة نذكر أهمها فيما يأتي :

الدليل الأول: دليل الحدوث

بنى المتكلمون هذا الدليل على المقدمتين الآتيتين :

المقدمة الأولى : العالمُ حادثٌ^(١).

المقدمة الثانية : كل حادث لا بد له من مُحدثٍ .

النتيجة : العالم لا بد له من مُحدثٍ يُحدثه ، أي : يرجح وجوده على عدمه ، وهو الله سبحانه وتعالى .

ولكي تظهر لنا صحة هذه النتيجة ، علينا أن نقيم الدليل على صحة كل من المقدمتين السابقتين .

الدليل على أن العالم حادث:

يمكن صياغة دليل حدوث العالم بالدليلين الآتين :

أولهما : العالم متغير .

وكل متغير حادث .

(١) العالم : هو كل ما عدا الله سبحانه وتعالى .

وسمي حادثاً ، لأنه حدث وظهر بعد أن لم يكن ، لئلا أوجدته .

فالحادث هو : ما كان معدوماً ثم وجد . / المسامرة لابن أبي شريف ، شرح المسامرة للكمال بن الهمام ، مطبعة الاستقامة بمصر ص ١٧ .

فالعالم حادث .

ثانيهما: العالم متركّب من جواهر^(١) وأعراض^(٢) .

وكل من الجواهر والأعراض متغير .

فالعالم متغير .

والأعراض حادثة بدليل :

أ - مشاهدة تغييرها من وجود إلى عدم، ومن عدم إلى وجود، ومن سكّون إلى حركة، ومن حركة إلى سكّون . والتغير علامة الحدوث .

ب - احتياجها إلى مخصّص بوقت حدوثها، دون ما قبله وما بعده، فلا بد من مرجح لوقوعها في ذلك الوقت، لأن الترجيح من دون مرجح محال .

ج - افتقارها إلى جسم يقوم بها .

والجواهر حادثة أيضاً، وذلك :

لأنها ملازمة للأعراض لا تنفصل عنها، فهي لا تخلو عن الحركة والسكّون والألوان، والأعراض حادثة كما تقدم، وملازم الحادث حادث .

فإذا ثبت أنّ الجواهر والأعراض حادثة، لزم أن يكون العالم المكوّن منهما حادثاً .

وبذلك تسلم لنا المقدمة الأولى وهي (العالم حادث) .

الدليل على أنّ كل حادث لا بد له من مُحدث:

هو: أنه لو حدث حادث بلا مُحدث، للزم أن يترجح وجوده على عدمه بلا مرجح، وهو مستحيل بالبدهة^(٣) .

ومعنى الرجحان بدون مرجح هو: أن يكون الشيء جارياً على نسق معين، ثم

(١) الجوهر: هو ما قام بنفسه .

(٢) العَرَض: هو ما قام بغيره كالألوان والحركة والسكّون .

فالحجر جوهر وعَرَض، فمادته جوهر، وألوانه أو حركته أو سكّونه عَرَض .

(٣) انظر هذا الدليل في: المواقف للعقيد وحاشية السيد الشريف المَرْجاني عليه، إستانبول سنة

١٢٨٦هـ، ص ٤٦ والمسامرة على المسامرة ص ١٧ - ٢١ وحاشية قاسم بن قُطْلُوبغا على المسامرة

ص ١٨ - ١٩ والعقائد الغضبية وحاشية المَرْجاني، والجلال الدّوّاني عليها، والكلّنبوي على

الدّوّاني - إستانبول سنة ١٣١٦هـ، ج ١ ص ٢٢٦ - ٢٢٩ وشرح الذّزدير على الخريدة البهية وحاشية

الصاوي عليه ص ٤٦ - ٤٩ و ٥٥، والرازي مُفسّراً للدكتور محسن عبد الحميد ص ٢٨٢ .

١ - فلا يجوز أن يكونَ موجد العالم مستحيلاً.
لأن المستحيل لا يُتَصَوَّرُ وجوده مطلقاً، فهو عدم محض، فلا يمكن أن يوجد غيره، إذ أن (فاقد الشيء لا يعطيه)، فكيف يكون المستحيل مصدراً للوجود؟

٢ - كما لا يجوز أن يكون موجد العالم ممكناً:
لأن الممكن لا يوجد إلا إذا وجد سبب وجوده، وهذا السبب إن كان ممكناً فعندئذ يحتاج إلى سبب آخر... إلخ وهكذا. وهذا يلزم منه الدور أو التسلسل، كلاهما باطل - كما سيأتي بيانه بعد قليل -، فما أدى إليهما فهو باطل. فلزم ألا يكون موجد الكون ممكناً.

٣ - ولما ثبت أن موجد العالم ليس بمستحيل ولا بممكن، وجب أن يكون موجد العالم واجب الوجود^(١)، فلا يحتاج وجوده إلى سبب، بل هو علة العلل وسبب وجود العالم^(٢).

معنى الدَّور ودليل بطلانه:

الدَّور: هو أن يكون شيان كلُّ منهما علة للآخر^(٣).

= ينقسم إلى ثلاثة أقسام: (١) واجب (٢) مستحيل (٣) ممكن (جائز).

١ - الواجب: وهو الثابت الذي لا يقبل الانتفاء، أو هو ما لا يتصور في العقل عدمه. كوجوب القدرة لله تعالى، وكوجوب الزوجية للعدد (٤).

٢ - المستحيل: هو المنفي الذي لا يقبل الثبوت، فلا يمكن وجوده، ولا يتصور حدوثه مطلقاً، أو هو ما لا يتصور في العقل وجوده.

كأثبت شريك لله، وكتقدم الابن على أبيه في الوجود.

٣ - الممكن «الجائز»: هو الذي يقبل الثبوت تارة والنفي تارة أخرى على التعاقب، أي: يمكن وجوده إذا وجد السبب الذي يرجح وجوده، وهو ما يصح في العقل وجوده وعدمه على السواء، ولا يوجد إلا بمرجح.

كوجود الجنة الآن، وكوجودك الآن في هذه الغرفة، الباجوري على الشنوسية ص ١٠ - ١٤ والمعتقد المتقدم ص ١٣ - ١٥.

(١) معنى واجب الوجود: هو أنه لا يجوز عليه العدم، فلا يقبل العدم أزلاً وأبداً. انظر: شرح الخريدة للرددير ص ٥٥ والباجوري في شرح الجواهر ج ١ ص ٤٧.

(٢) انظر: المواقف وشرحه للسيد الشريف ص ٤٦٦ وحاشية الدُّوَانِي والكلِّثُوبِي عليه ج ١ ص ٢٢٧ والرازي مفسراً ص ٢٨٢ والباجوري على الجوهرة ج ١ ص ٤٧ - ٤٨.

(٣) المواقف ص ١٧٧.

كقولك: زيد أوجد عمرواً، وعمروُ أوجدَ زيداً.

فكل من زيد وعمرو، يتوقف وجود أحدهما على الآخر. وهو الدور الباطل^(١)، وكل منهما يظل معدوماً حتى يأتي مؤثر خارجي.

وسبب بطلان الدور:

هو أن يستلزم أن يكون كل واحد منهما، سابقاً صاحبه، متأخراً عنه، في وقت واحد. وهذا يعني استلزام تقدم الشيء على نفسه، وهو تناقض^(٢).

فعمرو يتوقف على زيد، وزيد يتوقف على عمرو. وهذا يعني أن عمرواً متوقف على عمرو، بعد حذف الحد الأوسط (زيد).

وهذا يستلزم تقدم الشيء على نفسه، أي: يلزم أن يتقدم عمرو على عمرو، لأنه خالق ومخلوق أو سابق ومسبوق، فيلزم أن يكون عمرو موجوداً قبل أن يوجد، وهذا باطل.

ومثال بطلان الدور:

وجود البيض متوقف على وجود الدجاج، ووجود الدجاج متوقف على وجود البيض. فلو فرضنا أن لا وسيلة إلى وجود هذا ولا ذاك إلا عن هذا الطريق فإن من البدهي أن كلاً من الأمرين يظلان معدومين، حتى يأتي مؤثر خارجي، يوجد البيض ويوجد الدجاج، فينتهي الدور عندئذ.

فإذا قيل:

إن سبب حدوث العالم هو: التفاعل الذاتي المجرد في الموجودات، بتأثير الضغط والحرارة والبرودة بمرور الزمان.

أجيب:

أن هذا هو الدور الباطل، لأنه يعني: أن وجود العالم متوقف على بعضه

(١) الدور باطل سواء كان:

من مرتبة واحدة: «ويسمى الدور المصريح» كما يتوقف أ على ب وبالعكس.

أو من مراتب متعددة: «ويسمى الدور المضمّر» كما يتوقف أ على ب وب على ج وج على أ. انظر: التعريفات للسيد الشريف الجرجاني طبعة مصر سنة ١٩٣٨ ص ٩٤ كلمة (الدور). وبهذا المعنى مقاصد الطالبين وشرحه لسعد الدين التفتازاني طبعة إستانبول سنة ١٣٠٥ هـ ج ١ ص ١٦٤.

(٢) المواقف ص ١٧٧ والمقاصد ج ١ ص ١٦٤ والدّزدير على الخريدة ص ٦١ والباجوري على الجوهرة ج ١ ص ٤٨ والوسيلة في شرح الفضيلة للشيخ عبدالكريم بيارة - طبعة بغداد سنة ١٩٧٢ ص ٤٦١.

(الضغط والحرارة والبرودة...)، وبعضه متوقف في وجوده على العالم، وهذا يعني: تقدم الشيء على نفسه، وهو باطل كما تقدم^(١).

معنى التسلسل ودليل بطلانه:

التسلسل: هو أن يستند الممكن في وجوده إلى علة مؤثرة فيه، وتستند تلك العلة المؤثرة إلى علة أخرى مؤثرة فيها، وهلم جرا إلى ما لا نهاية^(٢).

فالتسلسل يعني: أن المخلوقات متوالدة عن بعضها، إلى ما لا نهاية، بحيث يكون كل واحد منها معلولاً لما قبله، وعلة لما بعده، دون أن تتبع هذه السلسلة من علة واجبة الوجود^(٣).

دليل بطلان التسلسل:

١ - أنه يؤدي إلى وجود آلهة لا نهاية لها، كلٌ منها متصف بالحدوث والافتقار والعجز، وهو باطل، لأنه منافٍ لمقام الألوهية من القدرة والغنى المطلق، إذ العاجز الفقير لا يصح أن يكون خالقاً للعالم البديع الإتيان^(٤).

٢ - التسلسل منقوض بالحس والمشاهدة، ذلك لأن هناك مخلوقات انقرضت. فلو صح أن الموجودات تتسلسل إلى ما لا نهاية - بأن تكون كل حلقة فيها معلولاً لما قبلها، وعلة تامة لما بعدها - لما انقرضت هذه الموجودات، لأن الحلقة الأخيرة فيها معلولة فقط، وليست بعلة كسابقتها^(٥).

٣ - برهان التطبيق وهو أشهر أدلة المتكلمين وهو:

أنك لو فرضت سلسلتين، وجعلت إحداهما من الآن إلى ما لا نهاية.

والأخرى من الطوفان إلى ما لا نهاية.

وطبقت بينهما بأن قابلت بين أفرادهما من أولهما.

فكلما طرحت من الآتية (نسبة إلى الآن، أي: الوقت الحاضر) حلقة واحدة،

(١) كبرى اليقينية الكونية ص ٨٩ - ٩٠.

(٢) المواقف ص ١٧٩.

(٣) كبرى اليقينية الكونية ص ٨٤.

(٤) الدردير على الخريدة ص ٦١.

(٥) كبرى اليقينية الكونية ص ٨٤ وما بعدها. وانظر: موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين

للأستاذ الشيخ مصطفى صبري ج ٢ ص ١٨٢.

الدليل الرابع: الدليل الوجودي

ويسمى برهان الاستعلاء والاستكمال، أو برهان المثل الأعلى. وقد صاغه القديس أنسلم في صورته الأولى، وقد صدر عن مبدأ معترف به من المؤمنين والملحدّين جميعاً، وهو: أن فكرة الإله موجودة في العقول، فالملحدون لا يجحدون تصورهم للألوهية، وإنما يجحدون وجود الإله. ونقح هذا الدليل اللاحقون بأنسلم، حتى بلغ كماله في فلسفة ديكرت، وأوشك أن ينسب إليه، وفحواه في صورته الجامعة:

أن العقل الإنساني كلما تصور شيئاً عظيماً، تصور ما هو أعظم منه، لأن الوقوف عند مرتبة قاصرة يحتاج إلى سبب، والعقل الإنساني لا يعرف سبب القصور، فما من شيء كامل إلا والعقل الإنساني متطلع إلى أكمل منه، ثم أكمل منه، إلى نهاية النهايات، وهي غاية الكمال المطلق التي لا مزيد عليها ولا نقص فيها. وهذا الموجود الكامل موجود لا محالة، لأن وجوده في التصور أقل من وجوده في الحقيقة، فهو في الحقيقة موجود، لأن الكمال المطلق ينتفي عنه بسبب عدم وجوده، ولا يبقى له شيء من الكمال، بل نقص مطلق، هو عدم الوجود. فمجرد تصور هذا الكمال مثبت لوجوده^(١).



الدليل الخامس: الدليل الأخلاقي

وقد صاغ هذا الدليل الفيلسوف الألماني كنت. وصورته هي:

أن علامة الوازع الأخلاقي، أو علامة الواجب، أو علامة الضمير، لا توجد في النفس الإنسانية بغير وجود إله، إذ كيف يدين الإنسان نفسه بالحق، إن لم يكن في الكون قسطاس للحق يغرس في نفسه هذا الوجود؟ وكيف تقر في طبع الإنسان، أن الواجب الكريه لديه أولى به من إطاعة الهوى المحبب إليه، وإن لم يطلع على دخيلة سره أحد؟

(١) الله - العقاد ص ٢٠٠ وانظر دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية وقد عرض لرأي أنسلم وديكرت وسبينوزا وآراء غيرهم فيه ص ١٧٠ - ١٧٤.

فإن قيل: إن العادة الاجتماعية هي التي رسخت في النفس، حتى استحالت إلى رغبة مقبولة، أجيب:

بأن معرفة السبب لا تقضي بإبطال الغاية أو بفقدان الحكمة، فنحن نعلم أن القطار يتحرك بغليان المرجل فيه. وأن المهندس قد مد قضبانه لأنه يكافأ على مدها بأجر يحتاج إليه. وأن نُظَّار المحطات يسيرون حركة القطار، لأنهم مجزيون على ذلك، أو معاقبون على إهماله.

ولكن ذلك كله لا يبطل الغاية، ولا يقضي بمسير القطار لغير حكمة، وقيام العمل كله بغير تدبير^(١).



المصادفة

قالوا: إن المصادفة هي التي أوجدت، ودبرت ما في الكون على هذا الشكل.

والجواب: لا بد من التفريق بين أمرين:

أولهما: خلق الشيء: وفكرة المصادفة تستبعد منه، لأنه يؤدي إلى الدور الباطل كما تقدم.

ثانيهما: ترتيب الشيء وتركيبه: وهي محل النظر والبحث.

صيغة قانون المصادفة الحرفية هي:

(أن حظ المصادفة من الاعتبار يزداد وينقص، بنسبة معكوسة مع عدد الإمكانيات المتكافئة المزدحمة).

لكن تطبيق هذا القانون، إنما يتم على المادة غير الحية، فدراسة الاحتمال على ضغط غاز في وعاء أو خليط من غازات قد يصح، ولكن على الخلية والأحياء الأخرى فإنه يقف، لأن الترابط في الخلية مع ظاهرة الحياة مُعْجَز ومُحْيِر، إلى حد يجعل هذا القانون غير ساري المفعول في هذا المجال^(٢).

ولكي نفهم هذا القانون وعدم سريانه لا بد من أمثلة منها:

(١) انظر (الله) للعقاد ص ٢٠٠ - ٢٠١ وانظر تفصيل هذا القول في دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص ١٨٣ - ١٨٦.

(٢) الطب محراب الإيمان ص ١٤.

١ - يقول الأستاذ كريسي موريسون: ضع عشرة بنسات مرقمة من ١ - ١٠ في كيس وابدأ بسحبها، ترى أن:

فرصة سحب رقم ١ هي بنسبة ١ إلى ١٠، لأن كل رقم قد يكون له الحظ بالسحب.

وفرصة سحب رقم ١ و ٢ متابعين هي بنسبة ١ إلى ١٠٠.

وفرصة سحب رقم ١ و ٢ و ٣ متتابعات هي بنسبة ١ إلى ١٠٠٠.

وفرصة سحب رقم ١ و ٢ و ٣ و ٤ متتالية هي بنسبة ١ إلى ١٠٠٠٠.

وهكذا... حتى تصبح فرصة سحب الأرقام من ١ إلى ١٠ متوالية، هي بنسبة ١ إلى ١٠ مليارات^(١).

٢ - لو فرضنا أنك تملك عدداً هائلاً من الحروف، إذا حاولت آلاف المرات سحب حرف بعد حرف من هذه المجاميع الكبيرة، وسطرتها واحداً بعد الآخر، فهل يظهر لك، مهما كررت عملية السحب ديوان المتنبي أو إلياذة هوميروس أو القرآن الكريم...؟

٣ - يقول الأستاذ فرانك ألن: البروتينات من المركبات الأساسية في جميع الخلايا الحية. تتكون من خمسة عناصر هي: الكربون والأيدروجين والنتروجين والأكسجين والكبريت.

ويبلغ عدد الذرات في الجزيء البروتيني الواحد ٤٠,٠٠٠ ذرة، ولما كان عدد العناصر الكيميائية في الطبيعة ٩٢ عنصراً، موزعة كلها توزيعاً عشوائياً، فإن احتمال اجتماع هذه العناصر الخمسة، لكي تكون جزيئاً من جزيئات البروتين، يمكن حسابه، لمعرفة كمية المادة التي ينبغي أن تُخلط خلطاً مستمراً، لكي تؤلف هذا الجزيء، ثم لمعرفة طول الفترة الزمنية اللازمة، لكي يحدث هذا الاجتماع بين ذرات الجزيء الواحد.

وقد قام العالم الرياضي السويسري تشارلز يوجين جاي بحساب هذه العوامل جيداً، فوجد:

أن الفرصة لا تنهياً عن طريق المصادفة لتكوين جزيء بروتيني واحد، إلا بنسبة ١ إلى (١٠)^{١٦٠} (أي بنسبة ١ إلى رقم ١٠ مضروباً في نفسه ١٦٠ مرة) وهو رقم لا يمكن النطق به أو التعبير عنه بكلمات.

(١) العلم يدعو للإيمان ص ٥١، والمصدر السابق ص ١٥.